ليندا شيلشر

دمشق

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

ترجمة

عمرو الملاح دينا الملاح

الفصل الثاني

السياسة

العُصَبيَّة في عهد آل العظم ومن تلاهم

كانت دمشق مركز إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية. وتحرياً على نظام الإدارة العثمانية تم تقسيم سورية الطبيعية إلى مناطق (سناجق أو ألوية) وفقاً لاعتبارات جغرافية واستراتيجية وإثنية وسياسية[1]. ثم نظمت هذه المناطق في ثلاث أو أربع مقاطعات (إيالات أو باشويات أصبحت تسمى لاحقاً ولايات)، وإن لم يكن هذا التنظيم ثابتاً على الدوام ولا تظل المدينة ذاتها مركزاً للولاية. وقد يتفق أحياناً أن تمنح منطقة معينة ـ كما هو الحال في جبل لبنان أو القدس ـ وضعاً استثنائياً أو تحظى باعتبار خاص لدى الباب العالي.

وفي أعقاب الفتح العثماني في مطلع القرن السادس عشر نظمت سورية الطبيعية أولاً في ثلاث ولايات هي: ولاية ساحلية ومركزها طرابلس؛ وولاية شمالية ومركزها حلب؛ وولاية داخلية ومركزها دمشق. وفي عام 1660 أحدثت ولاية رابعة ضمت لبنان والمناطق الساحلية الجنوبية ومركزها صيدا. أما ولاية دمشق فتعرضت لعدة تعديلات في ملحقاتها، خلال الفترة موضوع البحث. إلا أن هذه التبدلات لاتتصل بدراستنا، إذ ظلت دمشق مركزاً للولاية على الدوام. وفضلاً عن ذلك، لم تؤثر الحدود الإدارية في علاقات دمشق بالمناطق المجاورة لها.

كان لموقع دمشق باعتبارها آخر مستوطنة مدينية على طريق الحج إلى مكة أهمية بالغة في الجغرافيا السياسية للإمبراطورية العثمانية. وكانت الدولة العثمانية ـ إذا أرادت أن تظل الوريث الشرعي للإمبراطورية الإسلامية ـ ملزمة بضمان سلامة الحج ونجاحه. ولما كانت دمشق الملتقى السنوي للحجاج من مختلف بقاع دار الإسلام، فقد أخذت تضطلع بدور في استراتيجية وإدارة واقتصاد الحج العثماني بشكل خاص والإمبراطورية العثمانية بشكل عام.

قام نظام الولايات العثمانية على مفهوم التكليف بالولاية. ومن حيث المبدأ، يتم تعيين الوالي أو الباشا في منصبه مزوداً بالأوامر السلطانية والدعم المالي والعسكري اللازمين لتنفيذها. على أن هذه المبادئ لم تكن تراعى دائماً، وإنما كانت تختلف اختلافاً بيناً باختلاف مدى سلطة الحكومة المركزية. ويخضع الوالي

---

[1] دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ص ص ٣٩ ـ ٤٠

لقيود متضمنة في النظام ذاته ومتوضعة في التعيينات السلطانية الأخرى للوظائف العسكرية والمالية والقضائية. وتتوقف المدة التي يقضيها هؤلاء المسؤولون في وظائفهم على الإرادة السنية. وبسبب هذه المتغيرات كان للدعم الذي يلقاه الوالي من استانبول أهمية حاسمة لنجاحه في ولايته تضارع سيطرته على الوضع الداخلي فيها. ولما كان النظام الإداري بمجمله يتسم بالمرونة والطواعية، فإنه كان كذلك عرضة لتأثير تطورات لا تتصل بالولاية نفسها. وغالباً ما استحالت هذه الطواعية والمرونة إلى غموض واضطراب.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الإمبراطورية العثمانية قد بلغت ذروة توسعها. وقامت سلطتها في الولايات على مؤسسات إدارية محلية وقضائية وعسكرية شبه إقطاعية. وكثيراً ما برزت النزعة المحلية والنزعات المناهضة للعثمانيين كلما عجزت الحكومة المركزية عن إقناع سكان إحدى الولايات بشرعية سلطتها، أو أخفقت في إقناع العُصب المتنافسة بقدرتها على فرض سلطتها هذه[2].

مع نهاية القرن الثامن عشر وطوال الفترة موضوع البحث، تفاقمت مشكلة الإمبراطورية العثمانية في السيطرة على سكان الولايات واستفحلت تحت وطأة الضغوط الخارجية على حدودها كافة، فضلاً عن تغلغل المصالح الأجنبية الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى جميع مناطقها. ولقد تقرر مصير العديد من المواجهات في تلك الفترة بمجرد أن تحقق لبعض الدول سبق في الصناعة (وتطبيق تقنياتها في الحرب) على العثمانيين، وأخذت تلك الدول السباقة تسعى من ثم إلى تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية وإقليمية على حسابهم. وبحلول القرن التاسع عشر غدت الإمبراطورية العثمانية حلبة تتصارع فيها القوى «العظمى» الصاعدة في سعيها إلى الهيمنة على العالم.

يرمي هذا الفصل إلى تتبع الحوادث في دمشق ـ إحدى مدن الولايات ذات الأهمية المركزية في الإمبراطورية العثمانية ـ خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخها الحديث وما قبله. (١)

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤٠ ـ ٤١

عهد آل العظم

خبرت الحكومة المركزية العثمانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر فترة وجيزة من الإحياء. فكانت هناك محاولة لإعادة الإمبراطورية إلى مبادئ الحكم التي أرسيت في القرن السادس عشر عندما كانت الدولة في أوجها. ومع أن النجاح لم يحالف هذه المحاولات إلا على نحو مؤقت، ولم يقيض لها أن تتكرر إلا بعد قرن من الزمن، فقد طبقت في ولاية دمشق عدة إجراءات في ذلك الحين كان لها الأثر الحاسم في تاريخ المدينة[3].

إذ عمد العثمانيون إلى استرضاء أسرة العظم ذات القاعدة المحلية ويسروا لها أسباب النهوض اقتصادياً، آملين الإفادة من قوتها في أن تكون قاعدة للإحياء العثماني. وقد نهض آل العظم في معظم الأحيان بهذه المهمة. وقاموا بإرساء النظام في المنطقة وأخضعوا العديد من العناصر المحلية المتمردة. فعادت العوائد إلى جريانها وتم الحفاظ على سلامة الحج إلى مكة وأمنه. وكان من أبرز نتائج ذلك إقامة العديد من عناصر النخبة المحلية علاقات مع مؤسسة الحكم العثماني المركزي أو تدعيم صلاتهم بها.

سطع نجم آل العظم في القرن السابع عشر حينما تحقق لجدهم الأعلى إبراهيم تسلم زمام موقع عسكري في منطقة المعرة على التخوم الشمالية لولاية دمشق. ويمكن عزو صعود أسرة ذات قاعدة محلية إلى السلطة في الدولة العثمانية عموماً إلى مقدرتها على التأثير على الباب العالي وتمكنها من السيطرة على الوضع القائم يومذاك في سورية. وكان آل العظم، شأنهم شأن جميع من ارتقوا إلى مواقع السلطة في الولايات، بحاجة إلى الثروة ووكيل مخلص نافذ الكلمة في استانبول لرعاية مصالحهم. وأن يكونوا ـ من جهة أخرى ـ قادرين على المحافظة على قدر من مظاهر الحكم العثماني في المنطقة في ظروف بالغة الصعوبة. ولقد أصاب آل العظم نجاحاً ملحوظاً في تحقيق هذه الشروط. فتسلموا مقاليد الحكم في كافة الولايات السورية في وقت واحد في الفترات الوجيزة قبيل عام 1730 ثم في عام 1755 / 56. وكانت لهم الولاية في دمشق وحدها تسع مرات بين عامي 1725 و 1808. ولئن فقدت الأسرة في السنوات الفاصلة ـ على نحو مؤقت ـ خطوتها وعانى الولاة من آل العظم الهوان ومصادرة الأملاك، بل وكان الإعدام من نصيب بعضهم، وهو مصير الولاة العثمانيين المغضوب عليهم، فإنها تدبرت أمر استعادة ولاياتها بين الحين والآخر حتى بعد حلول القرن التاسع عشر. (١)؟

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤١ ـ ٤٢

كان عبد الله باشا آخر ولاة دمشق من آل العظم، قد تقلد ولايته الأولى عام 1795 بالرغم من انحسار نفوذ الأسرة في استانبول. وخلال عهده هذا ثارت القوات السلطانية شبه العسكرية المتواجدة في الأحياء الشمالية الغربية من المدينة، التي كانت تدعم حكم آل العظم سابقاً، وتحصنت في القلعة. ومع أن عبد الله باشا أفلح في إحكام الحصار على القلعة، وأعدم آغا القوات المتمردة، إلا أن هذه الواقعة تشير إلى أن آل العظم لم تعد لهم السيطرة التامة على القوات شبه العسكرية بخلاف ما كان عليه الأمر في القرن الثامن عشر. كذلك أخفق آل العظم في منع انتشار النفوذ السياسي من الساحل إلى سورية الداخلية. ونجح أحمد باشا الجزار في إخماد ذكر آل العظم من حيث أنهم يشكلون عامل سلطة محلية في التسعينات من القرن الثامن عشر. إذ اعتمد العثمانيون على أحمد باشا الجزار في التصدي للفرنسيين حينما تقدم نابليون في عام 1799 براً من مصر لغزو سورية، فولوه دمشق وقيادة القوات العثمانية لمواجهة هذا الغزو. ومع أن عبد الله باشا العظم غدا تحت إمرة الجزار فإنه كان نشطاً في هذا الصراع. ولكن حيثما حقق الجزار نجاحاً (بمساعدة من الأسطول البريطاني) فشل عبد الله باشا ولحقت به الهزيمة ثم وقع أسيراً في أيدي الفرنسيين. لكنه ما لبث أن عاد - بعد انسحاب الفرنسيين - ليتولى دمشق ثانية عام 1805، وكان ذلك آخر عهد آل العظم بالحكم. إذ تم عزله حينما قصر عن بلوغ مكة بقافلة الحج في عام 1807. وكانت هذه الهزيمة من تدبير آل سعود أتباع المذهب الوهابي، وهؤلاء بعض من الجماعات العديدة التي كانت تتصدى للهيمنة العثمانية على سورية في أوائل القرن.

وهناك نصوح باشا العظم المعاصر لعبد الله باشا الذي ولى هارباً من سورية إلى مصر بعيد وفاة أبيه في أواخر القرن، ودخل في خدمة مراد بك المملوك، الذي كانت له السيطرة في مصر آنذاك. وبالرغم من تردي العلاقة بين نصوح باشا والعثمانيين، فقد عهدوا إليه بولاية مصر. وكان نصوح باشا - شأنه شأن عبد الله باشا - نشطاً في محاولات المماليك والعثمانيين رد نابليون عن مصر. فلما تم للفرنسيين احتلال مصر في تموز 1798، فر نصوح باشا إلى سورية. ثم عاد إلى مصر مع الجيوش العثمانية في آذار 1800، ليشهد اندحارها في معركة هليوبوليس. وتذهب الروايات إلى أنه هرب بعد المعركة إلى القاهرة لينظم انتفاضات شعبية في وجه الفرنسيين، إلا أنها باءت بالفشل[1].

لقد توفي عبد الله باشا ونصوح باشا عام 1808 / 1809. ويلوح أن آل العظم فقدوا كل ما كان لهم تقريباً من نفوذ في استانبول، إذ لم نعد نصادف لهم ذكراً بين أصحاب المناصب التي ألفوا تقلدها طوال العقدين اللاحقين من الزمن. فكان عجز عبد الله باشا عن الحيلولة دون صعود الجزار أو حماية سورية من الفرنسيين أو تأمين قافلة الحج من هجمات الوهابيين، وفشل نصوح باشا في صد

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤٢ - ٤٣

الفرنسيين عن مصر، إيذانا بنهاية الإفادة من آل العظم في السياق السياسي للإمبراطورية. ومع ذلك، ظلت الأسرة تتمتع بثراء طائل ونفوذ واسع في مصر وسورية على حد سواء، وقيض لها أن تضطلع بدور مركزي في التاريخ السياسي لدمشق وسواها من المدن السورية ـ على الأقل ـ حتى منتصف القرن العشرين.

يمكن اعتبار آل العظم أسرة أغوات سلطانية (أي زعماء قوات شبه عسكرية) تمكنت عندما تقلد أبناؤها رتبة (الباشوية) من أن تعيد لدمشق ما كان لها من مركز قوة ودور محوري في المنطقة كلها. ولربما كان هدفهم من وراء ذلك أن يكون لهم في سورية ما كان للبكوات المماليك في مصر من مكانة، إلا أنهم اتبعوا في ذلك استراتيجية مغايرة، وفي النهاية كانت أكثر فاعلية. وما إن استقروا في المدن السورية وربطوا مصائرهم بمصائر جماعات محلية معينة، حتى أصبحوا النواة لنخبة مدينية سورية. ففي دمشق تمت حماية المصالح التجارية على طول طرق التجارة الداخلية والخارجية مع استانبول ومصر وبغداد ومكة. وراجت الصناعات الدمشقية الكمالية وأصبحت لها أسواق واسعة جديدة وازداد الانتاج. وكان من نتائج ذلك، ازدياد الأرباح وتراكم الثروات لتستثمر في التجارة من جديد، أو تحبس في الأوقاف الذرية، أو توقف على المؤسسات الدينية، أو اقتناء الأراضي وبناء الدارات فيها والتمتع بنمط الحياة المرفهة. وقد تم لآل العظم ذلك كله بفضل ما توفر لهم من الوسائل العسكرية والإدارية والمالية في إطار النظام العثماني. فلم يحدث أن كان هناك ما ينال طوال حكم آل العظم في القرن الثامن عشر من سيادة الدولة أو هيمنة السلطان على سورية. وإلى ذلك فقد كان آل العظم دعاة للعثمانيين وخدماً للدولة وحماة لها.

أدى اعتماد آل العظم على قاعدة محلية لبلوغ سطوة في إطار الإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر إلى اندماجهم في مؤسسة الولاية. وقد سعى كل والٍ من آل العظم على نطاق أوسع مما سعى إليه الولاة الآخرون للفوز بالعصب المحلية إلى جانبه. وكان ذلك مسعى لم ينقطعوا عنه طوال القرن.

إن إسماعيل باشا، أول ولاة دمشق من آل العظم ـ مثلاً ـ قد تسلم زمام الأمور في أعقاب ثورة محلية قادها كبير قضاة دمشق المفتي خليل البكري، على الوالي العثماني عثمان باشا أبو طوق، الذي كان مكروهاً من أهالي المدينة. فعمد إسماعيل باشا إلى المصالحة بين علماء دمشق وأتباع الطرق الصوفية باستدعاء الشيوخ من منفاهم بعدما نزل بهم العسف، وبناء المدارس، ودعم الطرق الصوفية. ومن أجل الصالح العام، قام ببناء عدد من الحمامات العامة وافتتح مقهى شعبياً وأنشأ بعض المحال التجارية. كما تحالف مع آل السفرجلاني ـ شيوخ الطريقة الخلوتية ـ ذوي النفوذ الواسع بين أهالي دمشق، ولعله شاركهم في بعض الأنشطة[1]؟

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤٣ ـ ٤٤

التجارية واحتكار بعض تجارة السوق. وتزوج من إحدى بنات السيد الحراكي، فأمكن له بهذه المصاهرة أن يمد الصلة بالأشراف.

أما ثاني ولاة دمشق من آل العظم، فهو سليمان باشا شقيق إسماعيل، الذي سعى إلى أن يصبح في عداد أعيان المدينة. فبنى في دمشق قصراً ليقيم فيه وأهله. وتزوج من ابنة الشيخ يونس الكيلاني الذي كان من الشخصيات الدينية الدمشقية البارزة وشيوخ الطريقة القادرية. كذلك شكل مجلساً (ديوان) من أعيان دمشق برئاسة علي المرادي. كما أنشأ مدرسة عرفت باسمه (الشكل 4، E/4).

ولقد خلف سليمان باشا في الولاية ابن أخيه أسعد باشا ابن إسماعيل باشا. الذي شيد بناءين من أجمل ما احتوت عليه المدينة من العمارات الخاصة، هما خان أسعد باشا الشهير (F/5) وقصر العظم (F/4). كذلك أنفق أسعد باشا الأموال في توسيع بناء المدرسة التي شيدها والده وأوقف الأوقاف على قراء القرآن وعمر جامعاً بجوار تلك المدرسة. كما زاد من صندوق الأوقاف لتزيين الجامع الأموي، وإصلاح طريق الحج عبر جنوب حي الميدان وبناء سور حول مقام السيدة زينب.

ولم يكن لأسعد باشا أن يصيب ذلك الثراء الواسع لولا أعمال الاحتكار والمضاربة والكسب من منصبه. فتذمر الفقراء والضعفاء في دمشق من تجاوزاته وتجاوزات مؤيديه. ولقد واجه آل العظم تحدياً محلياً خطيراً تمثل بقيام أحد مسؤولي الخزينة السلطانية من أصل سوري ويدعى السيد فتحي الفلاقنسي بتأسيس عصبة سياسية مناهضة لهم[1]. وكان الفلاقنسي قد أفلح في إرساء نفوذ لأسرته في إطار الإدارة المالية للولاية. إذ كان يشغل منصب الدفتردار، مما مكنه من تقييد سلطة الوالي بما له من صلاحيات إدارية ومالية. ولعل السيد فتحي الذي ينتهي نسبه إلى النبي أصاب قدراً من النفوذ السياسي بفضل انتمائه إلى الأشراف، إلا أنه وسع من سطوته باعتماده على قاعدة من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا، مثل عناصر القوات شبه العسكرية والحرفيين وأغوات الأحياء الجنوبية.

انتهت أزمة السلطة التي نشبت في الأربعينات بين الفلاقنسي وأسعد باشا بانتصار أسعد باشا وقمع فتحي الفلاقنسي وعصبته ومطاردتهم بلا هوادة. فاجتاحت قوات أسعد باشا معاقل الجماعات المسلحة في الأحياء الجنوبية وأحرقت مئات البيوت وعملت فيها نهباً. كما تم اعتقال الكثير من المناوئين وقتلهم، أما فتحي نفسه فقد أعدم؛ ونزل الخراب بأسرة الفلاقنسي.

إن القمع الذي تعرضت له العصبة الجنوبية أفسح المجال لإحداث المزيد من التغييرات في النظام الاقتصادي السياسي السائد في المدينة. أولاً، أفلح آل العظم في تعديل توجه أهل المدينة نحو الشمال والغرب حيث تتوضع مصالحهم ومصالح شركائهم. فقد كانت أراضي آل العظم (وحلفائهم آل الكيلاني) تقع في حماة. أما أراضي الأعيان من مناصري آل العظم فكانت تقع ضمن حلقة الإمداد الداخلي للمدينة في الواحة نفسها أو إلى الغرب والشمال الغربي في البقاع ووادي العجم وعند سفوح جبال لبنان الشرقية ووادي

(١) العمد رنفسه، ص ٤٥ـ٤٦

التيم. وكانت الحبوب التي تنتجها مناطق حلقة الإمداد الداخلي دون جودة الحبوب التي تنتجها المناطق الواقعة جنوب دمشق (وخاصة حوران)، وأكثر كلفة منها، ولا تقوى على منافستها في الأسواق. وبناء على ذلك، كان من مصلحة الأعيان ذوي الصلة بآل العظم الحيلولة دون وصول حبوب أراضي الجنوب إلى أسواق دمشق. ولقد أفلح أسعد باشا في ذلك بدليل ما تحقق له من أرباح طائلة من بيع الحبوب بعد قمع ثورة 1746 التي قام بها الفلاقنسي وأهالي الميدان الذين كانت لهم السيطرة على إمدادات الحبوب من المناطق الجنوبية. ولم تكن دمشق في القرن الثامن عشر تتزود بالحبوب من الميدان فحسب، بل كانت هناك أيضاً سوق أخرى تورد الحبوب إليها، وتقع في منطقة خان العظم (سوق البزورية، F/4) وتسمى سوق القمح. وفضلاً عن ذلك، أفاد آل العظم من موقعهم ولاة لدمشق وقادة لقافلة الحج في آن واحد، في الحلول محل أغوات الميدان في تجارة الحبوب الواردة من الجنوب أو حملهم على الانصياع لإرادتهم. ذلك أن إمارة الحج الشامي وفرت لهم السلطة والأموال اللازمة لتحديد الأسعار والحصول على المقادير الضخمة من حبوب الجنوب بالشروط التي تناسبهم.

وكان المتغير الثاني الذي طرأ على الاقتصاد السياسي للمدينة في عهد آل العظم آثار أبعد مدى. ويمكن فهم هذا التغير في إطار التجمعات السكنية في المدينة. لقد شاء آل العظم ـ لأسباب غير واضحة تماماً ـ أن يكون ارتباطهم الأقوى بمصالح أهالي المستطيل المركزي، وهو المنطقة الواقعة داخل السور والتي تُعنى بتجارة استيراد وتصدير الكماليات والبضائع غير الغذائية وأنشطة قطاع «الخدمات» للمؤسسات الدينية والتعليمية. وكما سبق العرض في الفصل الأول، فإن الأحياء الجنوبية كانت بحكم اشتغالها بالمنتجات الغذائية وتربية المواشي ومكونات الإنتاج وسواها من المواد للاستهلاك المحلي، في موقع النزاع والصراع الطبقي مع المستطيل المركزي. إذ كان من مصلحة الحرفيين والمنتجين في هذه المناطق أن ترتفع أسعار المواد الغذائية ومكونات الإنتاج، بينما كان سكان المدينة الداخلية معنيين، باعتبارهم مستهلكين أو يعملون في تجارة المفرق أو التصدير، بالحفاظ على أسعارها متدنية، فعمد آل العظم وعصبتهم عند توليهم الأمور إلى قمع مصالح القطاع الاقتصادي الجنوبي المحلي التوجه لصالح قطاع الاستيراد والتصدير. وكان لهذا التطور عواقب ذات شأن حينما ازدادت التجارة الأوروبية تغلغلاً في مطلع القرن التاسع عشر.

وفي عهد محمد باشا ـ رابع ولاة دمشق من آل العظم وثاني أبناء عمومة أسعد باشا ـ كان آل العظم وأنصارهم المحليون قد أرسوا قواعدهم في المدينة على أفضل وجه. ولئن أخذت دمشق تفقد سيطرتها على المناطق التابعة لها في الجنوب والغرب، بسبب صعود نجم أحمد باشا الجزار في عكا، فإن المؤسسة الدمشقية ظلت تتمتع في عهد محمد باشا بالرخاء. بل ولم يواجه حكمه أية معارضة تذكر من القطاعات الأخرى من سكان المدينة. (١)

(١) المصدر نفسه، ص ص. ٤٦ـ٤٧

أثار آل العظم في المدينة طوال قرابة قرن من الحكم ـ رغم انقطاعه بين الحين والآخر ـ شعوراً جديداً بالانتماء والزهو وأرسوا نمطاً من الحياة باتت سمة للدمشقيين. وإن وجهة نظر محض مادية لتكشف عن أن المدينة لم تفد من إصلاح البنى التحتية وإعادة بنائها في عهد آل العظم فحسب، بل أصبحت تتمتع بتراث من العمارة الفذة تذكر بعظمة المدينة في عهودها الإسلامية الأولى والقروسطية. ومما له أهمية لدراستنا هذه، أن آل العظم قد أشاعوا بأسلوب أسرتهم العريقة في الحياة ودعمهم للعلماء. نزعة عالمية لا عهد لدمشق بها من قبل سارت عليها العديد من أسر النخبة التي برزت فيما بعد وأثرت في القرنين التاسع عشر والعشرين.

تكمن الدلالة التاريخية لحكم آل العظم في نجاحهم في بعث مصالح وموقع نخبة مدينية معينة ورعايتها وحمايتها. ولقد ضمت عصبة الأعيان المتصلين بهم أغوات القوات السلطانية (القابيقول) والقوات شبه العسكرية الخاصة المتمركزة في الأحياء الشمالية خارج السور، كما قاموا برعاية مصالح المستطبل المركزي في تجارة الاستيراد والتصدير ومناطق الإمداد الشمالية والغربية. وأدى تضامن هذه العصبة وتلك المجموعة من المصالح في نطاق الاقتصاد السياسي للمدينة إلى قمع أغوات الأحياء الجنوبية وخاصة الميدان الذين تم اقصاؤهم عن وظيفتهم وهي مرافقة قافلة الحج وحيل دون دخول المواد الغذائية ومكونات الإنتاج التي يتاجرون بها ما دام آل العظم في السلطة.

وكانت تعني أيضاً إهمال القطاع المحلي في الاقتصاد أو قمعه والذي كان يقوم على إنتاج البضائع والسلع المعدة لتلبية الحاجات اليومية المحلية. وبذلك أثار آل العظم معارضة محلية قوامها أغوات الأحياء الجنوبية والحرفيون الناقمون والفلاحون الفقراء والتجار المحليون. وكان من الممكن قمع هذه المعارضة أو استرضاء بعض أطرافها بحصهم بحصة من المغانم الاقتصادية أو منحهم مكانة دينية واجتماعية مرموقة، طوال استمرار آل العظم في السلطة وازدهار مصالحهم. كذلك قامت المدارس والطرق الصوفية التي عمل آل العظم على رعايتها بامتصاص نقمة العامة باجتذابهم إلى التضامن الذي قوامه الدين والتصوف. وكان للمصاهرات دور ذو شأن.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الفئة المناهضة لآل العظم استمرت عبر المؤسسات والهيئات الاجتماعية المشابهة، ثم دعمت مكانتها في العقود الأولى من القرن التاسع عشر حينما أخذ آل العظم بالانحدار. والحق أن ابتعاث النخبة المناهضة لهم كان السمة الغالبة في تاريخ دمشق السياسي في القرن التاسع عشر.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤٧ ـ ٤٨.

الشريحة الأولى: الأغوات

آل العظم

في منتصف القرن السابع عشر، كان إبراهيم ـ وهو أول من وقفنا على ذكره في المصادر من أسلاف آل العظم ـ قد شارك في حملة عثمانية لقمع عشائر تركمانية في المنطقة المحيطة بالمعرة. ومع بداية القرن الثامن عشر، ولي ولده إسماعيل المعرة وحماة ومنحته الدولة أراض واسعة في تلك المنطقة بشكل «مالكانة». وفي هذه المرحلة، زوج آل العظم أحد أبنائهم إلى إحدى بنات الحراكي مما أعطى أولاد هذا الزواج الحق في إضافة لقب «السيد» إلى أسمائهم. كما تم في ذلك الحين تدبير زواج آخر مع آل الكيلاني في حماة. وسرعان ما شيد آل العظم قصراً لهم في حماة ونجحوا في جمع الثروة اللازمة لتأمين تولي أقاليم أكثر أهمية.

ويتعذر التحقق من تاريخ هذه الأسرة قبل ظهور إبراهيم. ويقدم رافق الدليل على أن آل العظم ربما كانوا من أصل سوري، وأن الكثير من مصادر القرن الثامن عشر قد سلمت بانتمائهم إلى أصول محلية. إن هذه الفرضية متماسكة، ثمة عدد من القرائن تعززها، منها أنهم لم يعرفوا التأهيل في قصر السلطان، ولم يتول أي منهم الحكم في أقاليم خارج سورية قبل تولّيهم الولاية في سورية[1].

تكمن خلف البحث في أصول آل العظم وارتقائهم إلى السلطة مسألة ذات شأن هي إسهامهم في الانحدار العثماني والنزعة المحلية. يشير غيب وباوين إلى أن «هذه الأسرة النابهة التي كاد أبناؤها وأتباعهم أن يستأثروا بباشويات سورية الشمالية نحو ستين عاماً» قد أثارت مخاوف العثمانيين، «فما كان بوسع هؤلاء التغلب على ما كان يخامر الديوان السلطاني من شكوك إزاء نزوع آل العظم إلى تأسيس سلالة حاكمة»[2]. ولم يعز رافق نجاحهم ـ وهو يستقصي الاستجابة المحلية لحكم آل العظم ـ إلى الضعف العثماني فحسب، بل إلى «طبيعة هذه المناطق التي جعلت حكمهم الطويل ممكناً»[3]. وكتب هولت «لقد أصيب نظام إدارة الولايات العثمانية بالضعف وأصبح عنواناً للفوضى والابتزاز... وكان سطوع نجم أسرة ذات سطوة، هي العظم إيذاناً بانتهائه»[4]. أيد باربير هذا التفسير إذ ذهب إلى القول بأن «آل العظم قد تولوا دمشق بالضبط لامتلاكهم الصفات التي كانت تطلبها الدولة العثمانية في محاولتها إعادة تنظيم الولاية»[5].

إن تفسير الدور الذي اضطلع به رجال هذا البيت في تاريخ سورية في العصر الحديث يجعلنا في مواجهة مشكلات تتصل بالتعريف: مثلاً، متى تتشكل النزعة المحلية فعلاً ؟ لهذا السؤال، الذي هو بحق ذو طبيعة جدلية ـ عدة إجابات ـ (١)

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٦٨ ـ ١٦٩

استناداً إلى المعرفة الراهنة ـ تعكس ميول المؤلف نفسه فحسب؛ فإذا ما شاء المرء رؤية نظام الشرائح مصاناً، فلعله يطلق على آل العظم اسم أعداء النزعة المحلية؛ وإذا ما أراد أن يعلي من شأن أصولهم المحلية والإثنية، قال فيهم أنهم أصحاب النزعة الوطنية الأوائل، وإذا ما نزع إلى الحفاظ على العدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع وطبقاته، لابد أن يرى فيهم جماعة من الانتهازيين والنخبويين. وبغض النظر عن آراء المرء حول قضايا كهذه، فمن الضروري التشديد على أنه يجدر بنا أن نتلمس بدايات التحديث في فترة أسبق، أي إبان صعودهم في مطلع القرن الثامن عشر.

إن الدور الذي اضطلع به آل العظم في تاريخ سورية في العصر الحديث لأشد تعقيداً من أن يحيط به المؤرخ أو المجادل؛ فأهميتهم متأتية عن المفارقة التي كانوا يجسدونها، وقد استند نجاحهم بجلاء إلى مركب من انبعاث القوى المحلية وتأكيد الحكومة المركزية لسلطتها، وهذا التطور المركب كان يجري في القرن الثامن عشر في جميع أنحاء شرق حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد بين ألبرت حوراني في عام 1961 أن سمة هذه الفترة لم تقتصر على ظهور التأثيرات الغربية وحدها، بل كانت الحركات في شبه الجزيرة العربية، وانبعاث الروابط الدينية المحلية وانقاد جذوتها، والغليان الذي كان يعتمل في المجتمع المحلي من سماتها أيضاً[6].

ولا تضارع مسائل الانحدار العثماني والأصول الإثنية لآل العظم أو مصدر الاستراتيجية التي أتاحت لهم البروز في أهميتها بالنسبة لتاريخ هذه الفترة، ما كان لعهدهم من أثر على السياسة المحلية والمجتمع. لقد حطم آل العظم العوائق الأقدم عهداً في المجتمع، وحطوا من شأن نظام الشرائح واستبدلوه بالعصب. فدبجوا الأعيان والأسر على اختلاف الأحياء السكنية والشرائح الاجتماعية والفئات الاقتصادية التي تنتمي إليها في عصبة قوية ومزدهرة. ولم تكن هذه العصبة أكثر ميلاً إلى الحكومة المركزية فحسب، بل توافقت وقطاع اقتصادي محلي محدد وألحقت الهزيمة بعصبة محلية منافسة انبثقت لتمثل مصالح أولئك الذين كانت عصبة آل العظم تعمل على استغلالهم وقمعهم. وبعبارة أبسط: أوجد آل العظم ضرباً من النزعة المحلية لكنها كانت ذات طبيعة أرستوقراطية وأسهمت في قمع نزعة محلية ذات طابع شعبي. ذلكم هو ما كان عليه الوضع في القرن الثامن عشر.

ومما لا ريب فيه أن مطلع القرن التاسع عشر كان عهداً عمل فيه آل العظم الآخذون بالانحدار على إعادة تنظيم أنفسهم[7]. فهم إذ فقدوا الولاية ما عاد بوسعهم الإفادة من الحج وجباية الضرائب وتجارة الحبوب على النحو الذي كانوا يمارسونه فيما مضى. كذلك، فقد حرمتهم مصادرات الدولة من الثروة المتراكمة في الأموال المنقولة والمعادن الثمينة. فاضطرت الأسرة عندئذ للجوء إلى الإفادة مما(١)

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠

كان لديها من أوقاف وتعاطي التجارة. وفي كلتا الحالتين كانت موارد آل العظم والمجالات المتاحة لهم واسعة. ولم يكن ما لديهم من أوقاف ليقتصر على سورية وحدها، وإنما امتدت إلى مصر أيضاً. وكان الخانان الكبيران اللذان شيدهما اثنان من رجال هذا البيت في دمشق (خان أسعد باشا وخان سليمان باشا) قادرين على تأمين تجارة الاستيراد والتصدير على نطاق واسع. كما أن استقرارهم في حماة ودمشق ومصر قد سهل هذه التجارة بلا ريب.

في مطلع القرن التاسع عشر، كان تعداد أفراد الأسرة يتراوح ما بين 150 و 200 فرد. وبالرغم من شدة ترابطهم بسبب من نظام زواج الأقارب، فإن فروع الأسرة كانت منتشرة في مناطق متباعدة جغرافياً كدمشق وحماة ومصر. ونظراً لشيوع الزواج ضمن الأسرة، فإنه من الخطأ قصر الأسرة على فروع أبناء العمومة، إذ إن مثل هذا القول يعني استبعاد أبناء الخؤولة.

إن الفضول فيما يتصل والدور الذي اضطلعت به نساء هذه الأسرة ليبرره أن فرعين هامين (من أبناء العمومة) قد تأسسا في الحقيقة على يد اثنتين من النساء. ولعل قلة الرجال في الأسرة، أو اضطرارها لاسترضاء مراكز سياسية معينة خارجها ـ وهذا ما نميل إليه ـ قد حملا اثنتين من بنات العظم ـ هما ليلى بنة السيد إبراهيم وخديجة بنة نصوح باشا ـ على الزواج من رجلين لا ينتميان إليهما بصلة. ومن المرجح أنهما كانا مملوكين تركيين في خدمة الأسرة. وقد اتخذت ذريتهما اسم العظم واعتبرت جزءاً منها.

ومن المرجح أن زواج ليلى بنة السيد إبراهيم العظم قد تم في منتصف القرن الثامن عشر. وتبدو هذه الفرضية معقولة إذ إن والدها توفي عام 1746، ولابد أنها كانت في العشرين من عمرها على الأقل بحلول عام 1766. وكان أحد حفدتها سليم بن عبد الرحمن بالغاً راشداً عام 1816. وتشير تراجم ذرية ليلى إلى أن هذا الفرع كان يتركز حول حماة. فالعديد منهم ولد أو تزوج أو تولى وظائف حكومية هناك، أو أتت على ذكره سجلات المحكمة الشرعية في حماة. ولئن برز بعضهم في الشعر والإدارة، فإن أياً منهم لم يضطلع بدور سياسي ذي شأن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما زواج خديجة بنة نصوح باشا العظم فقد تم على الأرجح نحو مطلع القرن التاسع عشر. والواقع أن مؤرخ الأسرة يشير إلى ذريتها على أنها الفرع الثالث في الأسرة، أي يلي فرع ليلى. ومن المرجح أن والد خديجة قد توفي في حماة عام 09/1808، مخلفاً ثروة طائلة من العقارات (بشكل أوقاف) في مصر. ويذكر مؤرخ الأسرة أن خديجة قد تولت إدارتها. وهكذا شكل هذا الفرع القسم المتركز في مصر من آل العظم، ولئن قيل أن زوجها علي آغا كان مملوكاً تركياً في خدمة العثمانيين في دمشق، فإنه أقام روابط متينة مع الأسرة العلوية الحاكمة في مصر. وكما رأينا في الفصل الثاني، فقد كان موظفاً لدى المصريين إبان حكمهم لسورية في الثلاثينات. (١)

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٧٠ ـ ١٧١

أما ابنة خديجة وعلي آغا فرلان (التي يقال لها فاطمة برلنت) فقد كانت متزوجة من شريف باشا المصري. وكان هذا زواجاً سياسياً خطيراً، ويمكن النظر إليه على أنه دليل على تعاون آل العظم مع المصريين منذ بداية حكمهم. على أن خط صلات الأسرة يمضي إلى أبعد من ذلك؛ إذ كانت شقيقة شريف باشا زوجاً لإبراهيم باشا. إن صلة القربى التي تربط بين آل العظم والأسرة العلوية الحاكمة في مصر قد دفعت إبراهيم باشا إلى الإشارة إلى علي آغا بـ «أبي». ولكن هذا لم يمنع إبراهيم باشا من إعدام علي آغا حينما اتهم بالخيانة قبيل نهاية الحكم المصري.

يتعذر تحديد مكان إقامة خديجة العظم إبان الحكم المصري، وما إذا كانت قد التحقت بزوجها وابنتها في دمشق أم بقيت في مصر. إن ما تعرضت له الأسرة من مكائد وانتكاسات في هذه الفترة قد أصبح جزءاً من الأدب الشعبي لدمشق «القديمة». ففي الأربعينات ـ مثلاً ـ روت فرلان العظم للرحالة الأوروبيين قصة مصرع علي آغا على أنها مأساة ملحمية. وعلى كل حال، يبدو أن آل العظم قد استعادوا ما كان لهم من حظوة لدى الأوساط العثمانية الحاكمة. مثلاً، اختارت زوج السلطان محمود النزول في دار آل العظم في أوائل الأربعينات، وهي في طريقها إلى مكة.

ومن المرجح أن فرلان قد بقيت في دمشق عندما غادر زوجها شريف باشا. وبعد ذلك ببضع سنوات تتوفر لدينا معلومات تفيد بأنها اقترنت برجل يدعى عثمان أفندي* وأقامت في دمشق. وإذا استطعنا التحقق من أن عثمان أفندي هذا هو عثمان بك مردم بك ذاته، يكون ذلك برهاناً آخر على تلاؤم آل العظم مع العثمانيين. كما أنها تظهر روابطهم الجديدة مع سياسة التنظيمات، إذ إن مردم بك كان من أنصار نهج التنظيمات وقد رقاه العثمانيون لهذه الغاية.

تطالعنا إشارة أخرى إلى القطيعة بين آل العظم والمصريين، ففي أعقاب الحكم المصري اندمج الفرع المصري في الأسرة ضمن الفروع السورية. فمن بين حفدة خديجة السبعة عشر (الذين أعقبهم أبناؤها عاكف وصالح وعزت وفردوس)، تزوج ثمانية من الفرع السوري: أما الحفيدان زيوار ومحمود فقد تزوجا من خارج نطاق الأسرة؛ فيما لم يتزوج ثلاث حفيدات وأربعة حفدة على الإطلاق. إن هذا لدليل على أن آل العظم كانوا يعتبرون مستقبلهم في مصر محفوفاً بالمخاطر، ولربما أصابهم أمر ما على يد الأسرة العلوية الحاكمة في مصر فتوجسوا شراً. ومع ذلك، يشير مؤرخ الأسرة إلى أنها ظلت تملك عقارات في مصر. وقد تولت فرلان إدارة أوقاف الأسرة هناك. (١)

---

* لم تذكر المؤلفة المصدر الذي استقت منه معلوماتها حول زواج فرلان العظم بالمدعو عثمان أفندي. وليس في كتاب الأسرة العظمية (ص 154) ما يشير إلى ذلك. (المترجم ع.م)

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٧١ـ١٧٣

ومما يسترعي الانتباه ألا ينجب هذا الفرع شخصيات ذات شأن في النصف الثاني من القرن، بعدما اضطلعوا بدور مؤثر في النصف الأول منه. وفي هذا الصدد، استعاد هذا الفرع ألقه في مطلع القرن العشرين حينما بدأ حقي بن عبد القادر العظم حياته العملية. كان حقي قد تلقى تعليمه في المدارس العثمانية والفرنسية، ثم عمل موظفاً في دائرة الدفتر الخاقاني (تسجيل الأراضي) في دمشق فالجمارك في استانبول. وقد انتقل إلى مصر حيث أقام مدة وجيزة عمل خلالها موظفاً في دائرة المعارف. ثم عاد إلى استانبول في عام 1909 ليشغل منصباً رفيعاً في نظارة الأوقاف. لكنه ما لبث أن رجع إلى مصر عندما خاب أمله ـ على ما يقال ـ بسبب السياسة التي انتهجها الاتحاديون. كذلك كان أحد مؤسسي حزب اللامركزية الإدارية العثمانية في مصر والحركة الإصلاحية في سورية. ولما اعتبرت نشاطاته السياسية خيانة عظمى، فقد حكم عليه جمال باشا بالإعدام غيابياً.

كانت هناك ثلاثة فروع أخرى في الأسرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فمن بين أخوة ليلى السبعة، أسس ياسين وحده سلالة متصلة عبر ولديه خليل وعبد القادر. وتشير كافة التراجم المتوفرة لدينا عن آل العظم من فرع ياسين إلى أنهم كانوا من كبار ملاك الأراضي في حماة. ولم يضطلع هؤلاء ـ شأنهم شأن آل العظم من فرع ليلى ـ بأي دور سياسي بارز في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ثمة فرع رابع في الأسرة أسسه شقيق خديجة أحمد مؤيد (1806 ـ 1888). وقد اتخذ أبناء هذا الفرع لاحقاً اسم المؤيد العظم[8]. ولد أحمد مؤيد العظم في حماة، وقد انتقل ووالدته أم الخير الكيلاني إلى دمشق في عام 24/1823. وأقاما أولاً في دار الأسرة في باب السريجة، ولكن حينما تزوج أحمد بنى لنفسه داراً في الصالحية. وكانت زوجه الأولى سليلة آل المرادي. وفي آخر الأمر اتسعت روابط الأسرة، إذ تزوج أحمد مؤيد تسع نساء أخريات. أما أولاده السبعة عشر فلم ينشؤوا في دار الأسرة في الصالحية فحسب، بل في بيوت في رأس بيروت وقرية عارية بجبل لبنان أيضاً. ولقد تزوج الأبناء والحفدة من أسر دمشقية وحموية وحلبية ومصرية وبيروتية بارزة. ففي دمشق، اتصل آل المؤيد العظم بآل المرادي ثانية والحكيم في الميدان والحسيبي والعجلاني من الأشراف وبوظو والعظمة من الأغوات وآخرين غيرهم. وفي حماة كانوا يتصلون بفروع الأسرة الأخرى وبآل الشيشكلي الصاعد نجمهم. وفي حلب بآل الجابري. وفي مصر بآل الرتا. وفي بيروت بآل اليافي وبيهم.

تولى اثنان من أبناء أحمد رئاسة المجلس البلدي هما عبد الله (ت 1911) وعبد القادر (ت 1920). فيما كان اثنان آخران هما مختار (ت 1920) وعلي من أعضاء هذا المجلس. أما الابن العاشر شفيق (ت 1916) فقد كانت سيرته في الإدارة العثمانية ناجحة على نحو ملفت للانتباه. كان شفيق يجيد التركية والفرنسية[9]

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٤

والإنكليزية. وقد بدأ حياته العملية عضواً في مجلس اللواء. وفي عام 1886 عين موظفاً في جمارك بيروت، وفي عام 92/1891 أصبح عضواً في المجلس البلدي في دمشق. ثم تولى إدارة الدفتر الخاقاني في الولاية. وعلى أثر مثول أبيه أمام السلطان في عدة مناسبات تم تعيينه مترجماً في المابين الهمايوني (ديوان السلطان). وفي الفترة (1896 ـ 1901) عمل مفوضاً في إدارة الدين العثماني العام. وانتدب في الفترة (1901 ـ 1908) مفوضاً في إدارة الديون العامة لدى شركة حصر التبغ والتنباك. وفي عام 1908 مثل دمشق في مجلس النواب العثماني (المبعوثان) حيث عارض السياسة التي انتهجها الاتحاديون. وكان أحد زعماء حزب اللامركزية الإدارية العثمانية وجمعية الإخاء العربي ـ العثماني، ورائداً من رواد الحركة العربية في فترة الحرب العالمية الأولى. وأحد القوميين الذين أعدمهم جمال باشا في دمشق عام 1916 بتهمة الخيانة العظمى.

التحق اثنان من أبناء هذا الجيل من آل المؤيد العظم هما صادق وسعيد (ابنا صالح) بالجيش العثماني في الثمانينات. ولم يبلغ سعيد الذي كان أيضاً عضواً في المجلس البلدي في مطلع السبعينات، رتبة عالية في الجيش. وقد خاض في مرحلة ما من حياته تجربة صوفية، لكنه اشتهر لاحقاً بوصفه واحداً من أوائل رجال الأعمال في سورية الذين نقبوا عن النفط. أما صادق فقد ترقى في الجيش ليصبح بحلول عام 1900 المرافق العسكري للسلطان. كذلك كان مفوض الدولة الذي قام على مد خطوط الاتصالات البرقية والحديدية بين استانبول والمدينة. أما شقيقهما إكليل، فقد بدأ عمله الوظيفي كاتباً في محكمة التجارة. ثم عين قائمقام في كل من قضاء دوما وعجلون والنبك وبعلبك من أعمال ولاية دمشق. وفي عام 1915 نفاه جمال باشا لأسباب سياسية.

شغل ثلاثة آخرون من حفدة أحمد مؤيد مناصب إدارية في سورية أو استانبول. فبدأ ذو النون حياته العملية في الجيش في التسعينات، ثم عين مديراً للرسوم الخاصة الستة التابعة لإدارة الدين العثماني العام. فيما عمل واصل بن وجيه موظفاً في دائرة المعارف في كل من بيروت واستانبول. أما بديع فقد كان عضواً في لجنة الدين العثماني العام في مطلع القرن العشرين. ثم عمل موظفاً في جمارك استانبول. وفي عام 1914 مثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني.

ولكي نتتبع تاريخ آخر فروع آل العظم وأكثرها أهمية، علينا أن نعود من جديد إلى مطلع القرن التاسع عشر. كان عبد الله باشا آخر ولاة دمشق من آل العظم، قد أسس فرعاً خامساً في الأسرة. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر أصبح هذا الفرع فرعاً كبير العدد، وموازياً للفرع الشهير باسم المؤيد المتزايد في دمشق. وقد أعقب عبد الله باشا تسعة أولاد ـــ خمسة أبناء وأربع بنات. تزوج الابن البكر محمد يادووا من ابنة عمه آسية مدعماً بذلك القدرات المالية في سلالته. وبموازاة سلالة محمد يادووا، تحدرت سلالة هامة ضمن هذا الفرع من شقيقه محمد حافظ. ومن الشقيقات الأربع لم تتزوج إلا فاطمة الشهيرة بـ «الشامية»، وكان زوجها عاكف بن خديجة العظم.(١)

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٧٤ ـ ١٧٥

كان فرع عبد الله باشا الفرع الوحيد الذي بقي في دمشق طوال فترة الاضطرابات التي شهدها مطلع القرن. كذلك كان أشد الفروع ارتباطاً بأعيان عصبة آل العظم والأنشطة الاقتصادية والثقافية التي عنيت بها هذه العصبة. مثلاً، كانت ثلاث من بين المدارس الإسلامية الخمس العامرة في دمشق عام 1848 مرتبطة بأوقاف هذا الفرع. وقد وظفت المدارس الثلاث هذه عدداً من فقهاء الشافعية البارزين أمثال عبد الرحمن الطيبي وعبد القادر وأبو الفتح الخطيب وبعض آل الكزبري.

ومن آل العظم في دمشق وقع الاختيار على عبد الله بك وولده علي من فرع عبد الله باشا، وعبد الله بن أحمد مؤيد ليحتلوا مقاعد في كل من مجلس الإدارة والبلدية في عهد التنظيمات. وقد نفي هؤلاء بتهمة الضلوع في حوادث 1860. كما أُنزلت عقوبة الإعدام بحق اثنين من أبناء عاكف بك بسبب الدور الذي اضطلعا به في تلك الحوادث، وهما مصطفى بك وإبراهيم بك اللذان أدينا بالقتل والحرق العمد على التوالي. والأرجح أنهما كانا في دمشق بالرغم من انتمائهما إلى فرع خديجة، ذلك أن والدتهما هي فاطمة الشامية. فضلاً عن ذلك، كانت زوج مصطفى بك من آل المؤيد، مما أعطاه سبباً آخر ليكون في المدينة.

وبعد عودة علي العظم من منفاه ببضع سنوات، أعلن الوالي راشد باشا في عام 1869 منحه لقب «باشا» في مسعى من العثمانيين لاسترضاء بقايا عصبة آل العظم بعدما نزل بهم العسف في أعقاب حوادث 1860. وكان هذا الإنعام متواضعاً مقارنة بالمجالات التي أتاحها العثمانيون للباشوات من آل العظم في القرن الثامن عشر. إذ إنه لم يتضمن أية سلطات أو مسؤوليات أبعد من عضوية مجلس الإدارة التي كان بإمكانه القيام بأعبائها دون أن يحمل هذا اللقب.

ومما هو جدير بالذكر أن آل العظم من هذا الفرع قد عمدوا ـ في ذلك الحين ـ إلى تزويج إحدى بناتهم إلى آل العابد من الميدان، ولعل ذلك كان مبادرة منهم إلى المصالحة، إلا أنه بالتأكيد دليل على اندماج نخبة المدينة ببعضها. وعلى العموم، يشير شيوع زواج فرعي المؤيد وعبد الله باشا من خارج نطاق الأسرة بعد عام 1860، إلى سعي آل العظم إلى المصالحة والأسر البارزة ليس من كلتا العصبتين الدمشقيتين فحسب، بل وجميع أرجاء سورية أيضاً.

وقد انتظم أبناء هذا الفرع في سلك الإدارة في السبعينات. فكان محمود عضواً في المجلس البلدي، وأسعد (الشهير بالباشا الصغير) عضواً في مجلس اللواء. ويقال أن أسعد باشا كان زاهداً بالرتب والمناصب، فاعتزل العمل الحكومي وانصرف إلى الزراعة وأسس مزرعتين كبيرتين، إحداهما في مسرابا قرب دوما والأخرى في دوما ذاتها. وكرس حياته لأداء واجباته الدينية والإنسانية. (١)

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٧٥ـ١٧٧

ولم يتحقق لهذا الفرع استعادة فعاليته في الإدارة العثمانية إلا في الثمانينات. وكان أبناء محمد علي باشا من المبرزين في هذا المجال. فكان أحمد شفيق (ت 18/1917) عضواً في المحاكم النظامية. فيما بدأ خليل باشا (ت 1905) حياته العملية موظفاً في دائرتي العدلية والمعارف، ثم أصبح عضواً في محكمة الاستئناف، فرئيساً لمحصلي الولاية (باش تحصيلدار عام). وأخيراً تولى رئاسة البلدية بين عامي 1901 ـ 1905. أما محمد فوزي باشا (ت 1920) فقد بدأ حياته العملية موظفاً في دائرة المعارف، ثم عين ناظراً لنفوس الولاية حوالى 1889، فعضواً في مجلس الإدارة في التسعينات، وفي عام 1895 تولى رئاسة البلدية، فإدارة الأشغال العامة في الخط الحديدي الحجازي بدمشق. وقد مثل دمشق في مجلس المبعوثان العثماني عام 1908 وفي عام 1911 ولي نظارة الأوقاف في الدولة العثمانية*. لقد كان محمد فوزي باشا العظم وابن عمه شفيق بك المؤيد من السوريين القلائل الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير وبلغوا مراتب وزارية في الإمبراطورية العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وفي عام 1918 اعتبر مراقب بريطاني محمد فوزي باشا «الرجل الأكثر نفوذاً في دمشق».

وفيما عدا ذلك، أنجب هذا الفرع إسماعيل بن حافظ وكان من أعضاء المجلس البلدي في الثمانينات؛ وخليل بن محمود وقد التحق بالجيش العثماني. وعبد القادر بن أسعد باشا وكان قائمقام في عدد من الأقضية.

لقد كان من شأن المرونة غير العادية التي تمتع بها آل العظم في فروعهم كافة وأعادت لهم المرة تلو المرة المكانة والثروة والسلطة في فترة تزيد عن ثلاثة قرون، أن وضعتهم في موقع ذي أهمية اجتماعية يفوق كافة الأسر الدمشقية البارزة في تلك الفترة. وقد وضعتهم استراتيجية حصيفة من التحالفات الأسرية والعُصبية والخارجية في موقع القلب من السلطة الاجتماعية ـ الاقتصادية والعسكرية. ثم كان أن قمعت عصبتهم في مطلع القرن التاسع عشر، ولحقت بهم الهزيمة في أعقاب حوادث 1860. لكنهم ما لبثوا أن دخلوا في مجالات أخرى وعززوا مواقعهم، وفي كلتا الحالتين أعادوا الأسرة إلى السياسة والإدارة في غضون جيل واحد. وفي سبيل ذلك لم يترددوا أبداً في اكتساب القوة من التحالفات الخارجية. وأفلحوا في النفوذ إلى مراكز السلطة في كل من مصر واستانبول طوال القرن التاسع عشر. (١)

---

* الصحيح أنه توفي عام 1919. ومثل دمشق في مجلس المبعوثان في عامي 1912، 1914. وكان ناظراً للأوقاف عام 1912.

William L. Ochsenwald, "The Vilayet of Syria, 1901-1914: A Re-examination of Diplomatic Documents as Sources," *Middle East Journal*, XXII (Winter, 1968), 79.

(المترجم ع.م)

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٧٧ ـ ١٧٨